

غلاطرتِ عُمَر
جمال عبد الناصر

oboiikan.com

الديموقراطية ، هل هي - بالنسبة لنا - بيضة الديك ؟!

فيما يبدو - وحتى إشعار آخر - هي كذلك !!

هل صارت المستحيلات - في زماننا - هي الغول والعنقاء والخل الوفي

والديموقراطية ؟!

فيما يبدو - وحتى إشعار آخر - صارت المستحيلات كذلك !!

لقد غدت الديموقراطية « ليمونة المحياة ، التي فيها الدواء والنجاة ، والتي هي أيضًا - بعيدة المنال ، بيننا وبينها دروب - وضروب - من التيه والانتظار والأهوال » ، بيضة الديك ورابعة المستحيلات ، غدت كذلك ، ليس لأن السلطة الحاكمة لا تقبلها - كاملة - « عيب في حقها » ، ولكن « وهذا ما يؤسف له ، وما لا يمكن تبريره » ، لأن المثقفين أيضًا - كالسلطة - لا يقبلونها لنا « وهذا هو السر في أن أحدًا لا يدافع عنها الدفاع المرجو ولا أحد يضغط من أجلها الضغط المطلوب » .

قد يصدمكم هذا الرأي ، لكنه للأسف ، ليس بعيدًا عن الحقيقة !!

مثقفوا اليسار « بكافة اتجاهاتهم ودرجات ألوانهم » يرى أغلبهم « وليس كل من يرى يعلن ما يراه » إن ظروفًا ما لم تنضج ، وعلاقات ما لم تفرض نفسها - بعد - على الواقع الاجتماعي - الاقتصادي ، لذا فنحن غير مؤهلين لممارسة ديموقراطية سليمة « كاملة » في مصر « الأمر الذي يجعلنا نصيح صيحة قيصر في المسرحية الشكسبيرية الشهيرة ، وهو يتلقى طعنات رجاله وأصدقائه ومحبيه : « حتى أنت يا هيكل ، حتى أنت يا أحمد بهاء الدين يرحمك الله » .

مثقفوا اليمين « إذا كانوا غير متطرفين دينيًا ، غير سلفيين اتجاهًا » ، يرون أنهم يجب أن يمارسوا الديموقراطية بالنيابة عنا ، فهم العارفون ، ونحن الشعب الجاهل سياسيًا ، الأمي في نسبة محيرة من أبنائه أصحاب المصلحة .

مثقفوا اليمين « إذا كانوا متطرفين دينيًا غير سلفيين اتجاهًا » يرون أن الديمقراطية لا تشبه الشورى القرآنية شبهًا يطابق الأصل ، كما يرون أن الشورى الإسلامية نفسها غير ملزمة للحاكم ، ولكنها قضية « اثناس » برأي العارفين ، وهم بهذا - أيضًا - في أفضل أحوالهم يريدون أن يارسوها بالنيابة عنا « متلاقين مع غيرهم من اليمينيين » بزعم أنهم أهل الحل والعقد .

مثقفوا اليمين « إذا كانوا متطرفين دينيًا ، سلفيين اتجاهًا » فإنهم يقررون في عجالة مذهلة في حسمها ، ألا ديمقراطية في الإسلام ، فهي بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

مثقفوا الوسط « وهي تسمية خاصة في مصر وحدها ، فليس في العالم من يمكن أن يتصف بهذه الصفة إلا هؤلاء الذين لا يملكون فكرًا محددًا ، أو من كانوا من أصحاب نظرية التجربة والخطأ علنا وزيفًا والباحثين عن مصلحتهم وحدها سرًا ، وهم مثقفوا الحزب الوطني الديمقراطي ، اعتادوا واعتدنا منهم « منذ كانوا مثقفي حزب مصر ، ومن قبله الاتحاد الاشتراكي العربي وتنظيمه الطليعي ، ومن قبلهما الاتحاد القومي وقبلهم هيئة التحرير » ، أن يتكلموا في كل عصر عن تلك الإنفراجة الديمقراطية التي لم تحدث من قبل ، والتي لا ينكرها إلا حاقد ، والتي تضطرننا - إذا ما كنا منصفين - إلى تقبيل أيدينا وجهًا وظهرًا ، فليس في الديمقراطية أفضل مما كان ، ويكون ، وسيكون ، عندما يرى سيادة الرئيس أن الوقت مناسب لها .

أما السلطة - بجلال قدرها - فتكتفي بأن تقول : « عندنا ديمقراطية » .

يا عيني على الديمقراطية :

هكذا أصبحت الديمقراطية « الحققة ، غير الصورية » ، الحسناء التي لا يطلب يدها أحد ، وأين ؟! في مصر !! مصر صاحبة أول برلمان في الشرق كله (١٨٦٦ م) .

وأول تجربة حزبية « تعددية » في الشرق الأوسط عام (١٩٠٧م) ، وأول دستور عربي (١٩٢٣) ، وأول محليات ديموقراطية أيضًا ، وأول جمعيات أهلية وفئوية ، ومهنية ، وأول حركة نقابية ، وأول انتباهة إلى حقوق الإنسان في المنطقة ، وكل ما سبق « وما سبقت إليه مصر الجميع » ، هو دعامة حياة ديموقراطية حققة « إذا أردنا » لكن المشكلة أن أحدًا لا يريد .

مأساة جيلنا ... الفاجعة !!

وهكذا - أيضًا - خرج جيلنا إلى الوجود في ظل قانون الطوارئ الذي سنّه الوفد بعد حريق القاهرة ، وحبا ، وعاش طفولته واستقبل الصبا والشباب في ظل قانون الطوارئ الثوري ، وعاش شبابه وتسلمت إليه الكهولة في ظل قانون الطوارئ الديموقراطي « في عصري الرئيس السادات ، والرئيس مبارك » فهل سيموت جيلنا في ظله أيضًا؟! (لعل هذه هي قضية الجيل التي كانت ، وهي بعد قضيته الملحة) .

في مصر (وكم ذا بمصر...) بعد أن أكد عرابي « وكيل الأمة الذي كان يستفيها في كل أمورها ، وخل بالك من هذه الجملة » ، أن الأمة مصدر السلطات كلها ، وأكد عبد الله نديم ، وليس كما يظن الكثيرون ، أن المصريين جميعًا متساوون أمام السلطان ، وأن الدين لله والوطن للجميع ، « قولة عبد الله نديم وليست استحداثًا لثورة ١٩١٩ » ، في مصر هذه حارب مصطفى كامل « الديموقراطي » العرابيين لأنهم ضد الباب العالي « الخلافة » والباب الواطئ « الخديوية » ، وحارب وفد سعد زغلول الحركة العالمية المستقلة « غير الوفدية » الوليدة ، ومؤسساتها الجنينية إذ كان يقودها البلاشفة « الماركسيون » ، حاربهم حربًا غير ديموقراطية ، فاستطاع الإنجليز والسراي أن يحاربوا وفد سعد زغلول ومصطفى النحاس حربًا هي الأخرى غير ديموقراطية « انظروا كم من السنين استطاع أن يحكم فيها الوفد -

ست سنوات من ٣٠ سنة!!!، وتعجبوا .

وفي مصر أيضًا ظل جمال عبد الناصر يخشى أن تتسلل الثورة المضادة والرجعية المتمرة - إليه - من ثقب س الديمقراطية « وهو الذي حرم قواهم (أقصد الرجعية) من العمل السياسي ، وطاردهم » ، وخشي السادات « الديمقراطي » ، أن يتسلل أصحاب الأفكار المستوردة بعيونهم إلى جيوب أسرته الانفتاحية والانفتاحيين الأسرة ، فيخيفون رؤوس الأموال المصرية والأجنبية ، « كان السادات يخشى الأفكار المستوردة ، في عهد كان الاستيراد فيه على ودنه » ، وأن يتسلل من يلبسون قميص عبد الناصر من نفس الثقب ، والآن في عهد الرئيس مبارك يخشى الجميع « فيما يبدو » من تسرب الإسلام السياسي من الثقب عينه (هذه هي الحجج المعلنة طبعًا والحجة غير المعلنة هي أن غياب الديمقراطية يحرض على الفساد ، والفسادون لا يخافون شيئًا ، قدر ما يخافون الديمقراطية الفضاحة) .

فهل الحقيقة أن الديمقراطية هي الباب الذي تأتينا منه الريح والذي يجب أن نسده ونستريح ؟!

هل حقيقة أن الشعب الأمي في أغلبه لا يستطيع أن يمارس الديمقراطية ؟! وهل حقيقة سيأتينا الإسلام السياسي المتطرف من ثقب الديمقراطية ؟! أم أن الحقيقة هي أن على المثقفين « أصحاب المصلحة » وعلى الحزب الحاكم أيضًا أن يراجعوا أنفسهم في هذا الصدد ، ذلك أن الخطر يهدد الجميع ، الجميع بلا استثناء . إن الريح ستأتي من سد الثقب وليس من خلاله .

أقول : راجعوا أنفسكم قبل أن تأتينا الريح .

محاولة متواضعة لمراجعة النفس :

منذ تعقد الوضع ، بالنمو الهائل للإسلام السياسي السلفي المتطرف ، زاد خوف

جميع الاتجاهات الفكرية «بما فيهم التيار الإسلامي السلفي المتطرف من الديموقراطية»، أصبح الجميع واثقين «عدا التيار الإسلامي السلفي المتطرف»، من أن الديموقراطية ستأتي بأصحاب هذا الاتجاه إلى رأس السلطة، ثانيًا - وبعض الظن إثم - أن حجب الديموقراطية سوف يحجب هنا الاتجاه، الذي إذا ما تملك لن يبقى ولن يذر «وهذه حقيقة»، ولم يخطر في بال أحد «إلا القلة القليلة»، أن الواقع يؤكد أن حجب الديموقراطية، يؤجج سطوة السلفيين، فمن ناحية يوجد لهم من الغاضبين من الاستبداد «في شباب لم يفتح بعد على أمور الحياة وأصول الثقافة الحقيقية»، جنودًا، يلقون بها في فوهة العنف مشتعلة الأتون، ويجعل لهم من الناس، الذين يعانون اليأس من تغير الأحوال إلى الأحسن في ظل احتكار شرس، مددًا يفرح بما يفعلونه، ويؤيده سرًا، على أساس مقولة شمشون الجبار: «عليّ وعلى أعدائي»، وهو من ناحية ثانية، يعطيهم - السلفيين والمتطرفين - ما يبرر لجوءهم إلى العنف، في ظل سلطات لا تسمح لأي أحد بحرية التعبير، مستعدة دومًا لمصادرة الرأي «المغلول» إذا اقترب من المنطقة الخطرة التي يستطيع فيها أن يفصح حقيقة الفساد وتشابكاته التي تطول أفرادها، لاجئة في كل الأوقات إلى قانون طوارئ استمرأ اعتقال المعارضين إذا ما وجدت لمعارضتهم تأثيرًا، سلطة لا تقبل في التفاهم إلا الخضوع، ولا تتورع «داخليتها»، عن ممارسة القتل، فإن لم يكن فالتعذيب المهين المدمر «لهذا يحاولون السلفيون المتطرفون ألا يقعوا في أيديها، ولو أدى الأمر إلى قتل محاولي اعتقالهم إذا ما حاولوا، أو قتل أنفسهم إذا لم يستطيعوا قتل الذين سيعتقلونهم».

سلطة تصنع معهم ثأرًا لا ينحمد أواره بإهانة الأهل «وخاصة النساء منهم»، وتعذيبهم، سلطة تتورط - أبدًا - في دائرة العنف والعنف المضل المغلقة، ومن ناحية ثالثة، فإن حجب الديموقراطية يعطي مرتعًا خصبًا، بل شديد الخصوبة

للفساد ، فلا يجد المتضررون ، المتضورون ملجأ في مواجهته غير العنف ، مستندين على الله أعدل الحاكمين .

الحقيقة أن معارضي فتح باب الديمقراطية على مصراعيه ، لم يفهموا درس الجزائر ولم يعوا درس الأردن ، ولم يستوعبوا درس إيران ، ولم يقرأوا تاريخ الديمقراطية البرجوازية في المملكة المتحدة ، وفي فرنسا ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية .

إن تراجع السلطة العسكرية عن الديمقراطية في الجزائر « والسلطة العسكرية في أي مكان تفعلها دائماً » أغنى السلفيين من خطورة الفرصة المتاحة لاختلافهم مع الناس ومع مصالحهم ، بل مع أخص أمور حياتهم ، ومقدرات مستقبلهم ، وأظهرهم بمظهر الموتورين المظلومين ، وأظن - وليس كل الظن إثماً - أن السلطة العسكرية مدت في أعمار الاتجاه ، حينما حجبت فرصة أن يرفضهم الناس - بعد حين - الذين لم يقبلوا بتصوراتهم الغائمة إلا هروباً من فساد السلطة العسكرية ، وإفسادها ، وشراستها ، وتكسبها على حساب الجماهير المطحونة ، إن ما فعلته السلطة العسكرية خلط أوراق الحرب ، فأصبح الكل يحاربون الكل ، واستشرت القبلية « العسكرية » الدموية ، وقد كان الوقت كفيلاً بأن يجعل الحرب تأخذ منحاًها الصحيح ضد كل أعداء السواد الأعظم من الشعب .

ألم يحدث ذلك في إيران ، إن الناس في إيران يراجعون أنفسهم علناً وفي غضب ، في مواجهة سلطة لم تحقق وعودها « الربانية » ، والسلطة - هناك - اضطرت إلى أن تراجع نحو الديمقراطية « وكان من الممكن أن تراجع قبل ذلك ، لكن الخطر الخارجي ، الذي قدمه لها صدام حسين على طبق من فضة ، أطال عمر ثيوقراطيتها » .

إن الشعوب كحكامها تخطئ ، لكن أخطاء الشعوب « عكس أخطاء الحكام » يمكن تداركها .

وهناك تجربة أخرى في الاتجاه المخالف تمت في الأردن ، لقد أعطى الملك « الداهية » ، فرصة ضئيلة للغاية للاتجاهات السلفية لكي تعبر عن نفسها ، وحين عبرت عن نفسها ، اكتشف المخدعون « ضحالة » ما تملكه ، وها هو ذا نورها يخبو بالتدريج ، حتى لم يعد نورًا ، (الاتجاه السلفي لا يملك فكرًا ، إن السلفية هي اللافكر المعتمد على نجاحات عنيفة سابقة ، مشكوك في بعضها ، وعندما تحتك بالواقع - وتخرج من كهف التحريض - تصبح قليلة الحيلة ، مثيرة للرثاء : ويصبح غضبها لله - الغني عن غضبها - شيئًا آخر غير قادة الشعوب في صالح السواد الأعظم ، فلم يحدث أن قدمت هذه الاتجاهات - غير شعاراتها البراقة - حلولًا علمية لمشاكل أوطانها ، بل للأمور التي يحرصون الناس ضدها !!! ، ولا أظنهم يستطيعون إلا إذا تخلصوا من أساس وجودهم ، من السلفية نفسها ، وأيقنوا أن صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان تعني التجديد الذي لا يخالف الإسلام الصحيح ، ليس في القرآن والسنة إلا توجيهات وخطوط عريضة تستلزم دومًا أن نطابقها نحن على متطلبات كل عصر^(١) .

ثم هناك درس الديمقراطيات البرجوازية ، ومن يقرأ تاريخها يعلم أن الديموقراطية ما أن تبدأ ، حتى تبدأ - أيضًا - في إصلاح عيوبها بشرط أن يتم تدعيم المؤسسات التي لا يقوم على غير أساسها للديموقراطية قائمة ، وبشرط التراضي حول قوانين تدفع الديموقراطية دفعًا إلى الأمام مصلحة عيوبها ، مكملة ما فيها من نقص .

أيضًا فإن تجربة الديمقراطيات البرجوازية « التي تتضمن العيب المرتضي في أن تكون الديموقراطية برجوازية أي لصالح البرجوازية ، وضد أقلية - دومًا - هي الأيرلندية في إنجلترا والسود في أمريكا مثلاً » ، لم تشترط أبدًا أفرادًا شديدي الثقافة

(١) للتأري أن يراجع تجربة الترابي التي قضت على الاقتصاد السوداني وجغرافية السودان الشقيق التوأم ، ثم اعترافه المتأخر - بعد أن نحر الآلاف - بأن إدارة الحكم أمر لا يوجد في الإسلام (راجع برنامج بلا حدود معه على الجزيرة الفضائية) .

لممارستها ، فليس المطلوب من الناس في ظل الديموقراطية أن يفهموا في الاقتصاد مثلما يفهم العلماء ، لكن المطلوب « وهو لابد متحقق » أن يكون الناس عارفين لمصلحتهم، وأن يُترك للعارفين فرصة إبداء آرائهم لإعلام الناس بالكيفية المثلى لتحقيق مصالحهم ، ثم يترك بعد ذلك الخيار للناس ، فإن اختاروا خطأ ، لابد ستراجعون عن اختياراتهم التي لم تحقق المصلحة المنشودة .

دعوا الشعوب تخطئ وتتعلم من أخطائها ، إن خطأ الشعوب ظاهر ، أما أخطاء الديكتاتورية ، فهي خفية وإن ظهرت يتم تبريرها ، بل إن الديكتاتورية تعتبر نفسها في خصومة - لا تسامح فيها - مع من يظهر أخطاءها ، فليست الديكتاتورية على استعداد لأن يقتص أحد من احتكارها للنظرة الصادقة ، فهو أساس احتكارها للسلطة .

المطلوب في بلادنا ألا نخاف من فتح باب الديموقراطية على مصراعيه .

الآن وليس غداً !!

مطلوب أن نفتح الفرصة أمام مجتمعات ومنظمات المجتمع المدني ، النقابات ، الروابط ، الجمعيات ، والمنظمات غير الحكومية ، أن نكف يد الوزراء والمباحث عنها لتستطيع أن تقوم بدورها في إعلام أصحاب المصلحة بما يحقق مصالحهم ، دون التفاف سلطوي مباحثي مخبراتي ، تحبه الديكتاتوريات ظاهراً - لتدعيم سلطاتها - في الأغلب الأعم .

مطلوب إرساء دعائم « العلمانية » في المجتمع « مع اعتبار أن العلمانية لا تتعارض مع الإسلام ، فأمر الناس دنيوية ، وأصحاب التفسيرات الخاصة للإسلام ، في ظل العلمانية الديموقراطية ، يصبحون أصحاب رأي وأصحاب فتاوى ، تدخل جميعاً ضمن السياق الديموقراطي ومن خلال آلياته ، فالرأي الخاص رؤية بشرية وليس حكم الله أو حاكميته » التي لها أصول يهودية وليست إسلامية » ، فأمر الله لا يستطيع أحد أن يزعم امتلاكه « إلا في الأصول وحدها »

حاكمة الله لا يستطيع أحد إسلاميًا أن يزعم أنه يمثلها ، أما بالنسبة للأصول فكل المجتمعات تتراضى أشياء ، حين تتراضى الديمقراطية ولا أظن أن تراضى الأصول الإسلامية الحقّة « وهي قليلة وعامة ، ولمصلحة الناس بما لا شك فيه بما فيهم الأقلية غير المسلمة والتي لا يجب أن تلوّح في وجهها بتطبيق قانون الأحوال الشخصية الإسلامي عليهم » ، سوف يشكل أي عبء على الديمقراطية .

أيضًا مطلوب عزل السلطة التنفيذية عن إدارة الانتخابات ، واعتبار التزوير جريمة مغلظة العقوبة حتى مستوى وزير الداخلية .

مطلوب السماح للأحزاب بالعمل الجماهيري « خارج مقارها » وعدم اعتبار العمل الحزبي تأمرًا وتجاوزًا ، أن العمل الحزبي في أحص خصائصه مؤامرة مقبولة ضد السلطة المطلقة .

مطلوب تحرير الصحافة من البيروقراطية « سطوة الصحفيين الموظفين » ومن الملكية الغامضة « التي يمثلها مجلس الشورى » ، تلك الملكية التي تقف حجر عثرة بتسلطها كواجهة للسلطة ، في تعيين رؤساء التحرير وفي رفتهم ، وفي التقييد على الصحافة المملوكة للأفراد ، الأمر الذي جعل رؤساء التحرير رقباء أشد صعوبة من الرقباء في العصر الناصري ، إن دولة تخصص حتى قوت الشعب الضروري ، ومستقبل صناعته الثقيلة ، ولا بد وأنها تحريك أولاً ، تحريك حتى لا تريد خصخصة الصحافة وقنوات التلفزيون والإذاعة .

مطلوب إلغاء القوانين التي تمنع مساءلة المسؤولين في الدستور ، فنحن منذ دستور ١٩٥٦ المؤقت نعطي كل السلطة لرئيس الجمهورية ، لا توجد هيئة رقابية قضائية تستطيع محاسبته ، وحتى محاسبة الوزراء .

مطلوب الفصل بين السلطات ، فصلًا واضحًا .

ومطلوب - أيضًا - أشياء أخرى يعرفها آخرون ولا أعرفها أنا .

مضطرب كل ذلك وأكثر لنسد بالديمقراطية الباب الذي تأتينا منه رياح الغضب والعنف والضياع والانلامبالاة .

مطلوب كل ذلك وأكثر حتى لا يطل علينا القرن القادم ليرانا ويدنا على ثقب الديمقراطية نسده ولا نستريح .

لقد كانت الديمقراطية هي قضيتنا مع جمال عبد الناصر ، الذي كنا نحبه ، « وهي بعد قضيتنا » ، إذ لم يكن من الممكن ألا يحب عبد الناصر جزءاً غائراً فينا ، إنه نفس الجزء الذي يحب فينا مصطفى النحاس وسعد زغلول وأحمد عرابي نديماً وعمر مكرم والشيخ همام ، الجزء فينا الذي يحب من يستمسكون بالثوابت المصرية ، ولقد استمسك جمال عبد الناصر بيد قوية على الثوابت المصرية ، استمسك بحرية الوطن كأبدع ما يكون إذ ما استثنينا الفترة من ١٢ مايو – ٥ يونيو ١٩٦٧ ، التي أخطأ فيها أخطاء قاتلة متوالية هددت حرية الوطن ، إلى أن ضاعت حرية جزء عزيز كبير منه ، ثم كلفت الوطن ، وأحلام البسطاء غالياً ، إذ اضطر الوطن إلى إعادة بناء قواته المسلحة من الصفر مرة ثالثة على حساب التنمية ، واستمسك جمال عبد الناصر - في ظنه - بأعلى درجات العدل الاجتماعي ، الاشتراكية « كما تصورها » ، واستمسك بانتمائنا العربي ، ثم أخطأ لأنه لا يعرف أن الديمقراطية ، حتى وإن جاءت متأخرة ، كانت هي عمره « عمره المادي وليس المجازي - فقط - الذي يعني الخلود ، فلولا غياب الديمقراطية ، ما كان السادات ليأتي وما كان إذا ما أتى يستطيع أن يمشي على طريق عبد الناصر عكس الاتجاه ماحياً مكاسب أصحاب المصلحة التي نالوها ولم تُترك لهم الفرصة ليدافعوا عنها ديمقراطياً » .

ونعود إلى المظاهرات التي انفلتت :

قلنا في الفصول السابقة : أن المظاهرات انفلتت بعد أن صممت السلطة على ألا

تتفاهم مع الشباب بحجة أن الآلاف الذين رأتهم السلطة يتظاهرون ويتصايحون ويعتصمون لا يمثلون الشباب...!!، وهكذا خرج الألوف في الشوارع منددين بالديمقراطية والحكم العسكري: «عايزين حكومة حرة، العيشة بقت مرة»، و.... لا شرعية بدون ديمقراطية»، وقلنا: إن عبد الناصر اضطر للتراجع أمام المتظاهرين، وأعلن مستسلماً، إعادة محاكمة قادة الطيران، مصوراً - مثله مثل المحللين حسني النية «هل تذكرون كلامنا عنهم؟» أن القضية لا تعدو كونها غضبة ضد الأحكام الخزيلة، لكن برغم تصويره ذلك، استمر الاعتصام في كلية الهندسة «الكلية المحسودة على دورها العظيم» في كل حركات الطلابية، ابتداءً من ١٩٦٨م.

رهنما نترك المهندس وائل عثمان «طالب بكلية الهندسة جامعة القاهرة - وقتها - وأحد زعماء التيار الديني فيها بعد عام ١٩٦٨م» يتكلم «أسرار الحركة الطلابية ٦٨ - ١٩٧٥، ص ٢٦ - وما بعدها».

استعانت قوات الأمن بسيارات المطافئ لتفريق المظاهرات، التي كانت تنطلق من الجامعة بين الحين والحين، وكانت إحدى السيارات تقف أمام باب الكلية «الهندسة»، الجانبي، موجهة خراطيمها نحو فناء الكلية، ولاحت لنا فكرة سرعان ما خططنا لها وقمنا بتنفيذها، بدأنا بتجميع كمية وفيرة من الأحجار، وأخذنا نلقي بها بكثافة صوب رجال الإطفاء، وكنا نتألم إذا ما أصاب أحدهم «يقصد أصيب أحدهم» لكن ما باليد حيلة، وفتحنا باب الكلية، واتجهنا بقوة صوب السيارة فما كان من رجالها إلا أن فروا وتركوها غنيمة لنا، امتطت مجموعة من الطلبة جوانب السيارة، وساروا بها داخل الكلية مهللين هاتفين وشعرنا بلذة الانتصار.

«حاول عميد الكلية - وكان إدارياً ممتازاً - لكنه يفتقد حب الطلبة له - أن يهدئ من ثورة الطلبة وانفعالاتهم وأذكر أنه في إحدى حلقات المناقشة صاح في الطلبة

بتعالٍ وعنجهية مؤكّداً حقّه في السيطرة السياسية « على الكلية !! » كحقّه في إدارة الكلية « يسيطر سياسياً - بلا ديمقراطية - ما دام يحسن الإدارة ، أليس ذلك العميد عبد الناصر آخر على قده ؟!! » ، واستنكر الحاضرون منه ذلك ، ورفضوا حديثه وتركوه وحده .

استقر الرأي - وبموافقة اتحاد الطلبة على الاعتصام داخل الكلية ، كان عددنا يزيد على خمسمائة طالب ، واجهنا حرباً نفسية عنيفة من قبل أجهزة الدولة والأهالي « يقصد بعض أهالي الطلبة ، فلم يكن حاجز الخوف قد كسر بعد ، وأقول بعضهم لأنه كتب في صفحة تالية عن إصرار الأهالي على دخول الكلية بسياراتهم حاملين معهم ما نحتاجه من الطعام » ، ونشطت حركة سريعة لتنظيم الاعتصام ، وتم شراء كمية من القماش كتبنا عليها الشعارات التي تعبر عن مطالبنا وملأنا بها سور الكلية ، « أذكر الآن وبعد مرور ثلاثين عاماً ، منظر سور كلية الهندسة ، لم يكن بعضنا من طلابها وكنا نمر عليه راكبين الأتوبيسات يدب الخوف بداخلنا ، مما نحن مقدّمون عليه ، فيختلط خوفنا ببهجة عارمة لما نسمعه من كلمات الركاب المتعاطفة مع شعارات الحركة ، كان ذلك يحدث قبل أن تغادر الأتوبيسات لتسلل إلى الاعتصام المحاصر من قوات الأمن بالقفز على أحد أسوار حديقة الحيوان الداخلية ، إذ كنا نبقى في الاعتصام حتى الليل ثم نغادره حتى لا يقبض علينا داخل الكلية ليلاً ولسنا طلبة بها » ، كانت تتحدث عن الحرية المسلوقة وضرورة الإفراج عن المعتقلين ، كما تضمنت الهجوم على الديكتاتور وصاحبه هيكل ، وفي الساعة الثانية ظهرًا تم طبع بيان هندسة القاهرة ، وقمنا بتوزيعه على المارة في الشوارع ، وكانت وسائل المواصلات تقف أمام باب الكلية ليقرأ ركايبها اللافتات ، وكنا نسرع بإعطائهم نسخًا من البيان إلى أن تنبهت السلطات ، فصدرت الأوامر بتغيير خط سير

المواصلات بعيدًا عن شارع الجامعة .

وقد تضمن البيان : « أننا جميعًا نقدر أهمية المطالب الحق التي نطالب بها ، وثقة منا في أنفسنا وفي قدرتنا على التغيير فإننا نطلب بكم جميعًا أن تتبينوا ما تريدونه بالضبط « منتهى الديمقراطية » ، ويجب أن يعلم كل حر فيكم أن الحرية تؤخذ ولا تعطى وأنها تغتصب ولا تمنح ، ولقد وجدنا ووجدتم معنا وخصوصًا بعد ما حدث اليوم بأن السبيل الوحيد إلى أن يسمع الشعب صوتنا ، حتى يستطيع كل منا أن يأمن على نفسه في بيته ، في ظل دولة المخابرات هذه ، ويجبر السلطة الحاكمة على احترام الحريات واحترامكم أنتم بالذات بصفتكم قمة الطبقة الواعية في هذا البلد » ، إن طريقنا الوحيد في تحقيق أهدافنا هو المقاومة السلبية في صورة اعتصام كامل قد يدوم مدة من الوقت ، ثم كتبت مطالب الجامعة الثمانية التي ذكرناها في الفصل الماضي . »

والحقيقة أن دورًا عظيمًا للأساتذة قد نشأ ولا يمكن إغفاله ، وكان على رأسهم الدكتور إبراهيم جعفر - أكرمه الله - أستاذ مادة الخرسانة بقسم مدني بكلية الهندسة ، وتطوع بإمدادنا بكل ما يلزمنا ، غير مبال بما قد يصيبه من غضب وانتقام السلطة .

« إن دور هذا الرجل لا يمكن تسجيله إلا بحروف من نور ليس في ١٩٦٨ وحدها ، ولكن في ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ أيضًا ، وسوف نذكر للرجل فضله في حينه ، ونحن نتمنى أن نكون قادرين على ذلك » ، لقد اقترح الرجل العظيم صباح الأربعاء ٢٨ / ٢ / ١٩٦٨ م على الطلبة اقتراحًا بإنهاء الاعتصام بأسلوب يضمن به الطلاب قوة دفع ضاغطة تحقق أهدافهم في الأيام التالية ، ولم يكن أماننا من سبيل غير الموافقة على اقتراحه بالانتقال إلى مجلس الأمة لمناقشة ممثلي الشعب .

الطلاب يواجهون السادات في عصر عبد الناصر :

احتدت المواجهة بيننا وبين رئيس المجلس « أنور السادات » ومن حوله مجموعة من

وزراء، سموا فيها بعد «بمراكز القوى» وقد انهار علينا المصورون يلتقطون لنا الصور وكنا نعتقد أنها للصحافة، إلا أنها في الواقع التقطت بهدف تقديمها للمباحث، وقدمت لنا المشروبات والسجائر الأمريكية، «من يومها» وتحدث الرئيس «رئيس المجلس أنور السادات» والوزراء عن الحرية التي يعيشها الشعب، وعن المكاسب التي حققتها «الثورة» وقدموا لنا دروساً في تاريخ مصر ما قبل ١٩٥٢، وكيف أنقذتنا الثورة من ديكتاتورية تعدد الأحزاب «تصوروا»، وأسهبوا في شرح الاشتراكية. وختم الرئيس حديثه قائلاً: «هذا البيان مرفوض شكلاً وموضوعاً».

وكان ردنا أن ما سمعناه لا يعدو أن يكون سوى «كلام فارغ». ولم يجبن المتحدثين باسمنا عن تنفيذ كلامهم الوزراء وأنور السادات والرد عليهم بكبرياء وعزة.

ولا أذكر أن مجموعة من الوزراء قد استهزئ بها مثلما حدث في تلك الجلسة، وكان أن برز لنا أحد الأعضاء، لا شك أنه من مجموعة الراقصين «يقصد وائل عثمان بالراقصين هؤلاء الذين رقصوا على أعضاء مجلس الشعب عندما أعلن عن تراجع جمال عبد الناصر عن تنحيه يوم ١٠ يونيو ١٩٦٧، رقصوا فرحاً بينما النكسة تمسك بخناق الوطن»، تحدث عن الحاكم وتمادى في مديحه وكان هذا العضو هو ضياء الدين داود الذي عين فيما بعد عضواً في اللجنة التنفيذية العليا.

وقبل انصرافنا التف حولنا لفيف من أعضاء المجلس مرشحين مهنيين وكنت ألحظ الأسى في عيونهم، وكأنهم يقولون لنا: «أنتم على حق ونأسف لأننا لا نملك لكم شيئاً»، لا يملكون شيئاً للمعارضين وهم أعضاء مجلس الأمة!!

هكذا انتهت حركة فبراير ٦٨ الصاخبة، لكن أثرها لم ينته كما تمت السلطة، لقد أحدثت شرخاً في جدار الخوف، وشرخاً أكبر في شرعية النظام، وكان على النظام

أن يعالج الشرخين ، لكن عبد الناصر قرر أن يضيع الفرصة وألا يعالج أيًا من الشرخين وهذا خطأ عبد الناصر الفادح الذي كلفه عمره القادم .

حكاية ضياء الدين داود :

ولعله من المفيد هنا أن نركز على قصة صعود ضياء الدين داود التي كانت مظاهرات ١٩٦٨ أول خيطها الممتد ، ولعله من المفيد أيضًا أن نترك لشعراوي جمعة نفسه الفرصة لكي يحكيها لنا ،

قال شعراوي جمعة أثناء مرافعته في محاكمة قضية ١٥ مايو « رجال عبد الناصر ، والسادات ، كمال خالد المحامي ، الطبعة الثانية ، دار الاعتصام ١٩٨٦ ص ١٤٠ » :
بالنسبة لضياء الدين داود فكان أول مرة فيها لفت الرئيس جمال عبد الناصر إليه في إحدى اجتماعات مجلس الأمة خلال مظاهرات فبراير ١٩٦٨ وكان مؤيدًا للحكومة ضد هذه المظاهرات ، وكان شجاعًا وجريئًا ، وكان الرئيس يستمع إلى هذه الجلسة في الخط المباشر بين المجلس ومكتب الرئيس « خل بالك من الخط المباشر بين مكتب الرئيس جمال عبد الناصر وقاعة الجلسات بمجلس الأمة » ، والرئيس قدره منذ هذه اللحظة واختير وزيرًا للشئون الاجتماعية .

أما ما قاله ضياء الدين داود بالضبط في مجلس الشعب (الهجرة إلى العنف ، التطرف الديني من هزيمة يوليو إلى اغتيال أكتوبر ، عادل حمودة ، دار سيناء للنشر ص ١١٥) : « إن الطلبة يحتاجون فعلًا إلى وعي سياسي حقيقي ، إذا كانوا يطالبون بالحرية فإنني أقول لهم : إن وجودهم في الجامعة هو مظهر من مظاهر الحرية ، وإذا كانوا ينادون بالديمقراطية فأني ديمقراطية يطلبون وقد رأيتهم يناقشون آرائهم ومديري الجامعات ووزير الداخلية ووزير التعليم العالي ، أليست هذه هي الديمقراطية ، لقد كنا طلبة قبل الثورة وفتح علينا كوبري عباس فهل هذه الديمقراطية التي يريدونها » ، وكان أن قدم للطلاب درسًا محترمًا في أهمية تفويض السلطة الثورية لتسيير المجتمع .

كان ، وكان الثورة لم تقم :

لكننا قبل أن نتابع معًا كيفية معالجة سلطة عبد الناصر لآثار الحركة ، لابد أن نتوقف قليلاً عند الكيفية التي عولجت بها آثار حركة ١٩٤٦م « حركة العمال والطلبة أيضًا » ، في ظل الاحتلال ووجود الملكية في مصر لم ؟ سنرى فيما بعد .

بعد أن فتح النقراشي كبري عباس ليوقف زحف المظاهرات الطلابية ولو بإلقاء الطلاب في الماء طعاماً للسماك ، لم تتوقف المظاهرات ، فكان أن جاءت السراي بالرجل القوي إسماعيل صدقي « رئيس اتحاد الصناعات وقتها وعضو مجلس إدارة شركة القناة وصاحب الدور المنشق على الوفد وعلى دستور ١٩٢٣م والرجل الذي جاء بدستور ١٩٣١ ، عندما جاء به الملك فؤاد رئيساً للوزراء ، بعد تهديدات الاحتلال بضرب العاصمة إذا استمر الوفد في الحكم ، هذا الدستور (١٩٣١) ، الذي قامت في مواجهته انتفاضة ١٩٣٥ ، وإن كانت قد قامت في عهد وزارة نسيم باشا ، إلا أن الاحتافات كانت تسب صدقي و« هور ابن التور » وهو السيد صموئيل هو وزير خارجية بريطانيا الذي رفض عودة دستور ١٩٢٣ كما رفض بقاء دستور ١٩٣١ أيضاً بحجة أن الشعب لا يريده ، وهكذا قضي على الدستوريين معاً فكان أن تصدى الشعب لمؤامراته بانتفاضة ١٩٣٥ الشهيرة التي دفعت بريطانيا ثمنها في معاهدة ١٩٣٦م ، ولقد اعتبر الشعب في عام ١٩٤٦ أن السراي تتحداه بمجيء صدقي ، فكان أن اشتعلت المقاومة وتعاظمت المظاهرات ، ونما دور لجنة الطلبة والعمال الذي يقود حركة الجماهير الغاضبة ليس في القاهرة وحدها ولكن في أقاليم مصر .

خرج صدقي وقتها على الشعب ببيان قال فيه « واصفًا المظاهرات » : « إن المظاهرات السلمية التي قامت صباح اليوم ، قد تحولت بفعل الأيدي التي لم تعد خافية ، واندست عناصر من الدهماء في صفوف الطلبة الأبرياء ، كل هذا حولها إلى

مظاهرات ظهر عليها طابع الشر ، إن المظاهرات السلمية البريئة كان عمادها عنصر الطلبة والمتعلمين » .

هذا ما قاله صدقي « عدو الشعب » عن مظاهرات الطلبة والعمال في ١٩٤٦م فماذا قال جمال عبد الناصر « حبيب الشعب » عام ١٩٦٨م عن مظاهرات شبیهة ، قال جمال عبد الناصر في خطابه التاريخي في حلوان :

« احنا نعرف حتى في الماضي يمكن العمال ضللوها بواسطة الرجعية ، والطلبة أيضًا ضللوها بواسطة الرجعية ، أنا باقول: إن العملية بدأت عملية تلقائية هنا في حلوان ، وبدأت عملية تلقائية في الجامعة ، لكن بعد كده العملية ماصبحتش عملية تلقائية ، أنا برضه با أقول لإخواننا الطلبة في الجامعة : قبل ما تنقاد وراء أي شعار شوف مين اللي بيردد هذا الشعار ، ما كل واحد له أوضاع طبقية ، طبعا فيه ناس اتاخدت أملاكهم ، وفيه ناس اتاخدت أراضيهم ، وفيه ناس اتأمت مصانعهم ، ودول أولادهم موجودين في أوساطنا ، ثم قال : « الرجعية اتحركت إزاي؟! حاولوا استغلال مظاهرات الطلبة ورفعوا شعارات » .

الآن ألا ترون مطابقة غريبة في ما قاله عدو الشعب صدقي وحبيب الشعب جمال عبد الناصر !!؟

لقد ارتضى عبد الناصر وقتها أن يقف من المظاهرات موقفًا سلطويًا لا يرى للجماهير « غير المغرضة » حقًا في انتقاده ، وفي فرض ما يريدون ، « رفض أن يكون معهم إلا بالكلام والخطب ، وليس بالفعل » ، وكانت هذه غلطة عمره .

ولقد قادت سلطة جمال عبد الناصر حملتها في مواجهة المظاهرات التلقائية الوطنية ، في الحقيقة ، في أربع محاور غير ثورية :

أولها : رفض التفاهم : بحجة أن من يواجهون عبد الناصر في الجامعة لا يمثلون

الطلاب ، ولقد عزف جمال عبد الناصر هذه المعزوفة بنفسه في نفس الخطاب (٣ مارس ١٩٦٨) ، حين أوضح أن العناصر التي أخرجت الحركة إلى الشارع كانت فحسب ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ شخص ، وليس كل الـ ١٤٠ - ١٥٠ ألف طالب في جامعات البلد ، ولقد رأينا أيضًا في استعراضنا كيف لعب المسؤولون في النظام وأنصاره « لبيب شقير - د . طعيمة الجرف » ، على نفس الوتر : « إنتم لا تمثلون الطلاب » .

ثانيًا : الترويع : رأينا كيف بادرت الحكومة الناصرية بإلقاء القبض المسبق على من اعتبرتهم من المحرضين ، حدث هذا في حلوان مع العمال فخرجت المظاهرات ، وحدث هذا مع الطلاب الذين اتجهوا بمطالبهم إلى مجلس الأمة وإلى بيت عبد الناصر شخصيًا ، وكانت النتيجة أيضًا أن خرجت المظاهرات ، واشتعلت ، « ويدخل في باب الترويع إعلان عزم وزارة الداخلية على تكوين الأمن المركزي الذي سوف يستطيع مواجهة المظاهرات بعد أن فشلت بلوكات الأمن في هذا الأمر ، وأن الأمن المركزي سيكون أكثر تدريبيًا ، وأقوى تسليحًا ، وأكثر فاعلية كانت تلك البداية الفعلية للأمن المركزي ، الذي يختار عناصر من المجندين ، لا ثقافة لديهم ، ليحموا النظام ممن يريدون أن يشاركوه الحكم » .

ثالثها : التشويه : لم تدع السلطة الناصرية بمسئوليتها وبعبد الناصر نفسه وبكتابتها في الصحافة فرصة إلا وعمدت فيها إلى تشويه الحركة ، مثلًا حاولوا تشويهها بأنها حركة رد فعل لأحكام الطيران وليست حركة مظالبة بالديموقراطية والتغيير ، وقد أشارت الأهرام في تحقيق لها حول مظاهرات القاهرة إلى مظاهرة وقعت أمام مبنى الجريدة ، وإلى أن أربعة من الطلبة « تصوروا أربعة » دخلوا المبنى وعبروا عن مطالب المتظاهرين كالتالي :

إن شباب الجامعات يسجلون اعتراضهم على الأحكام الصادرة في قضية

الطيران وهم إذ يجددون العهد والبيعة للمناضل جمال عبد الناصر ليتوجهوا له باسم الشعب الجامعي أن ينظر في هذه الأحكام تلبية لرغبة الجماهير الشعبية ، وكتب هيكل الذي كان وما يزال يغضب عندما يهاجمه الطلبة أو من كانوا طلبة ، مقالاً مطولاً تحت عنوان : « دخل بالك من العنوان » : « عن الأحكام والمظاهرات ، وإعادة المحاكمة » ، (متى في أول مارس) ، لأن عبد الناصر سيخطب يوم ٣ مارس وسيردد نفس النغمة « وكان هيكل يزعل عندما يهاجمه » ، وفي ٣ مارس قال جمال عبد الناصر : إن الطلبة كانوا يريدون منه أن يعدم قادة الطيران ، وكأن الحركة لم تخرج إلا من أجل الدم .

ومن يعد إلى صحف تلك الفترة ومجلات ، سيجد خطة كاملة للتشويه تبدأ من أن عناصر رجعية وأعداء ثورة اندسوا في المظاهرات وحركوها.. إلى كون الحركة إساءة إلى النضال القومي في وقت تتعرض فيه الأمة العربية لمؤامرة واسعة النطاق من قوى الاستعمار وإسرائيل ، إلى أن سلامة الجبهة الداخلية أمر حيوي لحماية الجبهة العسكرية ، ومن واجب كل فرد في هذه الأمة الضرب على أيدي العناصر المغرضة .

« هكذا قال السيد شعراوي جمعة الذي عينه جمال عبد الناصر أميناً للتنظيم الشعبي ووزيراً للداخلية في نفس الآن ، ثم بعد هذا أتحفنا بمذكراته الثورية للغاية » إلى أن قوة الإنتاج وتدفعها هي الدعامة التي تعتمد عليها الجبهة الداخلية والقوات المسلحة ، وبالتالي أي تعطيل للإنتاج لا يفيد ولا شك أن تعطل الدراسة هو تعطيل للإنتاج ، إلى قول هيكل : « مشاركة الشباب في عملية التفاعل الديمقراطي ، ليست مجرد أمر مرغوب فيه ولكنها مطلب ضروري ولسبب شرعي أساسي هو أنهم أصحاب الغد الذي نحاول أن نبنيه ولا تملك أي سلطة أن تعترض هذا الحق أو تعطله » ، « لحد كده ، حلو قوي ، ولكن وآه من لكن هذه » والمظاهرات قد

تعطي انطباعًا خاطئًا عن سلامة الجبهة الداخلية ولا بد أن ندرك أن سلامة الجبهة الداخلية باطنًا وظاهرًا هي الأرض الوحيدة للصمود « ألم أقل وآه من لكن هذه » إلى قول جمال عبد الناصر أننا طالبنا بإلغاء نسبة العمال والفلاحين ، لأن طالبًا ربما قالها وكان يقصد الإيقاع بيننا وبين العمال والفلاحين .

رابعًا : الاحتواء : إما احتواء الحركة ، وكان عبد الناصر مهينًا نفسيًا وتاريخيًا لهذا الاحتواء ، نفسيًا : إذ كان خلاف الثورة وشباب الثورة « على حد تعبيره » هو النهاية التراجيدية للبطل الأسطوري جمال عبد الناصر ، وتاريخيًا : لأن عبد الناصر كان قابضًا على الثوابت المصرية ، كما أوضحنا من قبل ، وإن رفض أن يقبض بيده الثورية على الديمقراطية ، أحد الثوابت التي خرجنا من أجلها ، ولقد اتخذ احتواء الحركة أشكالا منها : اتخاذ النظام شعارات الحركة « التي تناسوها وهم يهاجمونها ، ولم يركزوا إلا على المطلب السابع كما أوضحنا من قبل » ، شعارات له شخصيًا في بيان ٣٠ مارس الشهير ، الشعب يريد التغيير وأنا معه ، تكوين لجان المواطنين من أجل المعركة ، إعادة انتخاب الاتحاد الاشتراكي من القاعدة إلى القمة ، إدخال عدد من الطلاب غير المناوئين جدًا إلى المؤتمر القومي العام ، تجنيد الطلاب في التنظيم الطليعي بعد أن وجه عبد الناصر ضربه لمنظمة الشباب التي اعتبرها مسؤولة عما حدث ، وهكذا فقد الشباب تنظيمه المستقل « لم يعرف عبد الناصر أنه كان يضرب ميتًا ، وأن الضرب في منظمة ميتة حرام ، ولم يعرف أيضًا أن الشباب شباب المنظمة لم يعد في حاجة إلى أطره التنظيمية ؛ لأنه كان قد تجاوزها فعليًا » ، تصعيد عبد الحميد حسن تصعيدًا مريبًا فلم يكن أحد معجبًا به إلا جمال عبد الناصر .

« يقول حلمي نهنوش ممثل جامعة عين شمس في اجتماع الجامعات بعبد الناصر ، في مقابلة شخصية مع د. أحمد عبد الله مؤلف كتاب « الطلبة والسياسة في مصر » :

إن عبد الحميد هو الوحيد الذي استطاع انوصول إلى قلب عبد الناصر ، وحدث بينهما تفاهم مشترك « ، ويقول وائل عثمان : بينما كانت الجماهير الطلابية كلها تسطر صفحة مشرقة في تاريخ مصر ، والحركة بمختلف اتجاهات من شاركوا فيها ، تعزف سيمفونية البطولة والشرف ، كان موقف رئيس اتحاد الجامعة « يقصد عبد الحميد حسن » نشازاً ، يعزف بمفرده مقطوعة النذوق الأكبر ، « أسرار الحركة الطلابية ، وائل عثمان ص ٣٥ » ، ويقول مصدر صحفي كبير رفض أن أذكر اسمه أن كانت لسامي شرف طريقته في تجنيد الناس للنظام وهي السعي إلى تغيير واقعهم الاقتصادي ، بما لا يجعلهم قادرين على الاستغناء عن تعاملهم مع النظام فيما بعد ذلك .

والحقيقة أن خطة نظام جمال عبد الناصر هذه لم تفلح ، ذلك أن الشباب الذي خرج له « وكان يستثنيه في فبراير ١٩٦٨ من الاتهامات » خرج عليه ولم يستثنه في نوفمبر ١٩٦٨ .

وهكذا أخطأ عبد الناصر خطأ عمره ، فقد كان الشباب المصري ، شباب الثورة هم عمر جمال عبد الناصر ، عمره الذي كان سيضاف إلى سنوات حياته حين يحاول الموت إيقافها ، كان الشباب سيكونون امتداده الطبيعي ، لكنه سعى إلى ضربهم ، فُضرب فيما بعد معهم ، إن السادات « غاوي الدراما » الذي أكد للطلاب قوله : « أنتم شجعتكم بالمظاهرات عناصر كانت قد انتهت ، كانت دخلت الشقوق ، النهارده الضهر عربية كانت بتلف المدارس في مصر الجديدة علشان يضربوا » يدعون للإضراب « واتمسكت العربية والي فيها أولاد الإقطاعيين بتتوع زمان » ، السادات « غاوي الدراما » هذا استخدم الدراما التي لم يعترض عليها جمال عبد الناصر في حينه في ضرب الشباب ، وفي ضرب عبد الناصر « الله يرحمه » شخصياً بعد ذلك .

ألم نقل أن جمال عبد الناصر أخطأ في ١٩٦٨ خطأ عمره !!؟ .